الأمم المتحدة

تقرير مجلس مراجعي الحسابات
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ٥ (A/63/5 (Vol. V

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ٥

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

موجز

راجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر واستعرض عملية إدارته وذلك عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وراجع المجلس أيضا البيان التاسع من البيانات المالية للأمم المتحدة من حيث صلته بالمخطط العام لتجديد مباني المقر عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

تنفيذ التوصيات السابقة

قام المجلس بدراسة التدابير التي اتخذها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تنفيذا للتوصيات الإحدى عشرة التي قدمها المجلس في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد نفذ المكتب خمس توصيات، وهناك أربع توصيات قيد التنفيذ، ولم تُنفذ توصيتان، منهما التوصية المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري، ويرد بيان ذلك تفصيلا في مرفق هذا التقرير.

الجدول الزمني للمشروع وميزانيته

اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٢ الاقتراح المقدم من الأمين العام ويدعو إلى اعتماد استراتيجية معجلة للأعمال تحل محل النهج المرحلي السابق، وقد استلزم ذلك إجراء دراسات وتعديل مستندات التصميم. وكان السعي إلى تحقيق وفورات لخفض تجاوز التكاليف المؤقتة بمبلغ قدره ١٩٠ مليون دولار للميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة هو الحافز الذي زاد من إلحاح تلك الحاجة. ولدى استعراض المجلس للتقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، لم تكن مستندات التصميم قد بلغت بعد مرحلة تمكِّن المجلس من تكوين رأي مستنير بشأن الجدول الزمني للمشروع وتكاليفه التقديرية الشاملة. وبناء على ذلك، فإن المجلس ليس بإمكانه في هذه المرحلة أن يقدم تأكيدات بشأن احتمالات تجاوز التكاليف للميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة أو احتمالات حدوث أي تأخير عن الجدول الزمني الأولي للمشروع.

العرض العام المالي

بلغت الاشتراكات المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر عن فترة الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قيمته ٣٥٢,٨ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ١٠٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٦. وبلغ مجموع النفقات في الفترة نفسها ٤٦,٤ مليون دولار، منها مبلغ قدره ٢٦,٨ مليون دولار للمدفوعات ومبلغ قدره ١٩,٦ مليون دولار للالتزامات. وقد زادت هذه النفقات بنسبة قدرها ٢٧ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦.

وأهم التغيرات على الإطلاق منذ عام ٢٠٠٦ هو الطفرة القوية الملحوظة في الأعباء المؤجلة حيث زادت من ٢,٨ مليون دولار إلى ١٢٤,١ مليون دولار. وتُعزى هذه الزيادة إلى الالتزامات المرتبَط بها سلفا والمتعلقة باستئجار أماكن الإيواء المؤقتة (٨٩,٢ مليون دولار) والخدمات التعاقدية لاسيما خدمات مدير التشييد ومدير البرنامج (ومجموعها ٣٤,٨ مليون دولار).

وأسهمت الزيادة في الرصيد النقدي والأعباء المؤجلة في حدوث طفرة في مجموع الأصول، التي بلغت ما قيمته ٧٣٠,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالمقارنة بمبلغ قدره ٢٠٢,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكانت زيادة الخصوم من حيث القيمة المطلقة أقل من الزيادة في الأصول (من ٣٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٩٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧)، وهو ما أدى إلى زيادة أرصدة الاحتياطيات والصندوق البالغة ٥٣٢,٥ مليون دولار إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه في السنة المالية السابقة.

المراقبة الداخلية والإشراف الداخلي

خلص المجلس إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لديه أدوات للرصد إلا أنه لا يملك سجلا موجزا للتقييم يمكن استعماله للقيام بصفة دائمة برصد عناصر أساسية للتقدم المحرز في المشروع. ولاحظ المجلس أيضا اختلاف طريقة عرض النفقات المقيدة في النظام المحاسبي للأمانة العامة عن طريقة عرض توقعات المصروفات التي أعدها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وكان من الصعب التوفيق بين مصدري المعلومات هذين مما يؤثر على القدرة على إدارة ميزانية العملية.

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة		vii
ألف -	مقدمة	١-١١	١
	١ - الولاية والنطاق والمنهجية	١-٨	١
	٢ - التوصيات السابقة	٩-١٠	٢
	٣ - التوصيات الرئيسية	١١	٣
باء -	معلومات أساسية	١٢-١٨	٣
جيم -	الاستنتاجات التفصيلية والتوصيات	١٩-٧٥	٥
	١ - إدارة المشروع	١٩-٥٤	٥
	(أ) الجدول الزمني	١٩-٢٥	٥
	(ب) التكاليف التقديرية	٢٦-٤٠	٧
	(ج) المراقبة الداخلية والإشراف الداخلي	٤١-٥٤	١١
	٢ - الجوانب المالية	٥٥-٧٤	١٣
	(أ) الإطار المحاسبي	٥٥-٧٥	١٣
	(ب) النفقات	٥٨-٦٥	١٤
	(ج) التمويل	٦٦-٧١	١٦
	(د) شطب الخسائر النقدية والخسائر في المبالغ المستحقة القبض وفي الممتلكات	٧٢	١٧
	(هـ) الإكراميات	٧٣	١٧

(و) حالات الغش والغش المفترض ٧٤ ١٧

دال - كلمة شكر ٧٥ ١٨

مرفق

حالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ..... ١٩

كتاب الإحالة

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(توقيع) فيليب **سيغان**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة
نيويورك

ألف – مقدمة

١ – الولاية والنطاق والمنهجية

١ – وُضع المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠٠١ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣٨، وهو يتضمن جميع النفقات المتصلة بالتجديدات الرئيسية لمجمّع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد مُوِّل المخطط في بادئ الأمر باعتماد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٤ من الفرع ثانيا من قرارها ٥٧/٢٩٢، إنشاء حساب خاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي وقت لاحق، رُصدت اعتمادات للحساب الخاص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. ويرد الوضع المالي للمخطط العام كجزء من البيان التاسع من البيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/63/5 (Vol. I))، ”الأصول الرأسمالية للأمم المتحدة وأعمال التشييد الجارية“. ويجري ترحيل أية أرصدة غير منفقة من الاعتمادات المخصصة إلى فترات السنتين التالية إلى أن يتم إنجاز المشروع.

٢ – وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة المعاملات المالية المتعلقة بالمخطط العام واستعرض إدارته البرنامجية وذلك عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأجريت عملية مراجعة الحسابات وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢، وفيه طلبت الجمعية العامة إلى المجلس البدء في تنظيم أنشطة الإشراف على إعداد وتنفيذ المخطط العام وموافاتها بتقرير سنوي عن ذلك. وأجرى المجلس دراسته طبقا للمادة السابعة من النظامين الأساسي والإداري الماليين للأمم المتحدة ومرفقهما، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٣ – ولا ينبثق عن عملية مراجعة الحسابات رأيٌ مستقل بشأن حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر حيث إن هذه الحسابات ترد مُجمعة في البيانات المالية للأمم المتحدة. وصاغ المجلس رأيا عاما عن البيانات المذكورة وذلك في تقريره الوارد في الوثيقة A/63/5 (Vol. I).

٤ – واستندت المراجعة إلى الأهداف العامة التالية لمراجعة الحسابات، التي ذكرها المجلس في الفقرة ٢ من تقريره الأول عن المخطط العام (A/58/321):

(أ) دراسة البيانات المالية للمخطط العام، بما في ذلك إجراء تقييم لنظم المحاسبة والدفع والإبلاغ المتعلقة بالمشروع؛

(ب) التحقق من الامتثال لأنظمة وقواعد الشراء والتعاقد المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ج) تحديد مدى التقيد بشروط العقود، من قبيل المنجزات المتوخاة والمدة والأحكام الهامة؛

(د) استعراض الضوابط، بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات، والعمليات المنشأة لإدارة المشروع إدارة سليمة.

٥ - وروعيت في عملية المراجعة الفقرتان ١٥ و ١٦ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، وفيهما طلبت الجمعية العامة أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا شاملا للأنشطة المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وأن يكفل إجراء مراجعة فعالة لحسابات تلك الأنشطة. وقام المجلس بالتنسيق مع فريق مراجعة الحسابات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأحاط علما بخطة الفريق للمراجعة.

٦ - واستعرض المجلس التقدم المحرز عموما في تنفيذ المخطط العام منذ صدور تقريره السابق[١]، علاوة على كيفية تحديد المخاطر المرتبطة بالمشروع وإدارتها.

٧ - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع الإدارة، وترد آراؤها موضحة على الوجه المناسب في هذا التقرير.

٨ - ويرد في الفقرة ١١ أدناه موجز لتوصيات المجلس الرئيسية. وتُعرض بالتفصيل التوصياتُ التي قدمها المجلس في الفقرات ٢٥ و ٢٨ و ٣١ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٩ و ٥٥ و ٥٨ و ٦٦.

٢ - التوصيات السابقة

٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء، استعرض المجلس التدابير التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات الإحدى عشرة التي قدمها في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[١]. وخلص المجلس إلى أن ٥ توصيات نفذت بالكامل وأن ٤ توصيات نُفذت جزئيا. ولم تُنفذ توصيتان إحداهما بشأن إنشاء مجلس استشاري والأخرى بشأن الفصل بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية. والتوصيتان مكررتان في هذا التقرير.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٥ (A/62/5 (Vol.V)).

تقادم التوصيات السابقة

١٠ - حسبما طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/387، الفقرة ١٢)، أجرى المجلس تقييما لمدى تقادم توصياته السابقة التي لم تنفذ بعد تنفيذا تاما. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان لمدى تقادم تلك التوصيات.

٣ - التوصيات الرئيسية

١١ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) إدراج معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع وتقديرات جديدة لتكاليف المشروع الشاملة في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (الفقرتان ٢٥ و ٣١ أدناه)؛

(ب) إيراد الافتراضات الاقتصادية التي تستند إليها التكاليف التقديرية بالتفصيل، ورصد التغيرات في تلك الافتراضات وأثرها على المشروع (الفقرة ٣٨)؛

(ج) وضع سجل موجز للتقييم يعكس حالة العمليات في أي وقت كان (الفقرة ٤٩)؛

(د) إنشاء المجلس الاستشاري (الفقرة ٥٥).

باء - معلومات أساسية

١٢ - في عام ٢٠٠١، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، تنفيذ مخطط لترميم مباني المقر التاريخي للأمم المتحدة بنيويورك من أجل التغلب على الحالة المتهالكة للمبنى المنشأ منذ ٦٠ عاما وعدم امتثاله للوائح الجديدة المتعلقة بالجوانب التقنية والسلامة وكذلك للمعايير البيئية. وقُدرت حينئذ تكاليف المخطط الذي يستغرق تنفيذه ست سنوات بمبلغ ٩٦٤ مليون دولار (٩٠٢ مليون دولار لتجديد المباني المخلاة و ٦٢ مليون دولار لاستئجار مكان الإيواء المؤقت)، استنادا إلى افتراض بدء أعمال التشييد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. بيد أن هذا المخطط جرى التخلي عنه نظرا لعدم إمكانية استصدار تشريع يجيز تشييد مبنى UNDC-5 الذي كان من المقرر أن يصبح مكان الإيواء المؤقت.

١٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قررت المنظمة أن تُنفَذ الأعمال في مبنى الأمانة العامة على أربع مراحل طبقا لنهج يحمل اسم ''الاستراتيجية الرابعة'' (أو ''الاستراتيجية الرابعة المرحلية'')، وهو ما من شأنه أن يقلل من الحيز الذي يتعين استئجاره في نيويورك لنقل الموظفين إليه. وعلى هذا الأساس، وافقت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٦ في قرارها ٦١/٢٥١، على مشروع يحدد خيارات ومواعيد نهائية جديدة بتكلفة تقديرية تبلغ ١,٨٨ بليون دولار. وقام مجلس مراجعي الحسابات، في آذار/مارس ٢٠٠٧، بإجراء مراجعة لحسابات المشروع الجديد، وأبلغ الجمعية العامة بنتائج هذه المراجعة في تقريره السابق (A/62/5 (Vol.V)). وأبرز التقرير مجالين رئيسيين للمخاطر هما: احتمال تأخر التنفيذ لمدة عام واحد تقريبا عن الجدول الزمني المقترح، واحتمال تجاوز التكاليف للحد المقرر لها بمبلغ يُقدر بـ ١٥٠ مليون دولار. وأوصى المجلس أيضا بتعزيز إدارة العملية وبتعزيز إجراءات الرصد.

١٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، عُين مدير تنفيذي وجرى التوقيع مع مدير التشييد على عقد الخدمات السابقة للتشييد. وفيما يتعلق بالتأخيرات والمخاطر التي تنطوي عليها الاستراتيجية الرابعة، ولا سيما العناء الذي سيصيب الموظفين في مبنى يجرى ترميمه، اقترح المدير التنفيذي استراتيجية ''معجلة'' على الأمين العام الذي أحالها بدوره إلى الجمعية العامة. واستندت هذه الاستراتيجية إلى استئجار حيز إضافي مساحته ٠٠٠ ٣٥ متر مربع مما يسمح بالانتهاء من الأعمال في مرحلة واحدة، وبهذا تكتمل الأعمال في عام ٢٠١٣ بدلا من عام ٢٠١٥. لكن مجموع التكاليف التقديرية الجديدة للعملية (٢,٠٧ بليون دولار) ظل أعلى من الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في قرارها ٦١/٢٥١ بما يقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار. وكان السبب في ذلك زيادة التكاليف المتوقعة للتجديد ولنقل الموظفين. واقترح الأمين العام صياغة خطة لتحقيق وفورات في التكاليف بهدف الالتزام بالميزانية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية الجديدة في قرارها ٦٢/٨٧.

١٥ - ووافقت الجمعية العامة أيضا في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من قرارها ٦٢/٨٧ على التغييرات المدخلة على الجدول الزمني لتجديد مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة، وفقا لما اقترحه الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364، الفقرة ٣٣)، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل بكل السبل العودة بتكاليف المشروع إلى الحدود المعتمدة في الميزانية (القرار ٦٢/٨٧، الفقرة ٣٨).

١٦ - وبدأ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تعديل مستندات التصميم لتتواءم مع الاستراتيجية المعجلة. ولوحظ في الفترة التي استعرض فيها المجلس هذه التغييرات أن قدر التقدم المحرز في تنقيح مستندات التصميم كان أقل مما أُنجز في المرحلة ذاتها من العام السابق بالنسبة لمستندات التصميم الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الرابعة. ويُشار، علاوة على ذلك، إلى

أن تدابير تحقيق وفورات في التكلفة (برنامج ''هندسة القيمة'') استلزمت إجراء دراسات إضافية مفصلة نوعا ما. وكانت غالبية هذه الدراسات قد استكملت وقت قيام المجلس بعملية المراجعة غير أن النتائج لم تكن قد أُدمجت بعد في مستندات التصميم، وبناء عليه لم يستطع المجلس تقييم تكاليف المشروع وجداوله الزمنية على النحو المناسب.

١٧ - ويتوقف كذلك مدى التقدم المحرز في العملية على قرارات يتعين على الإدارة اتخاذها، لا سيما القرارات المتعلقة بنقل الموظفين والقرارات المتعلقة بالأسعار القصوى المضمونة لأعمال التشييد.

١٨ - وأخيرا، يمكن للمناخ الاقتصادي المتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار أن يؤثر على أسعار التشييد في نيويورك. وسينبثق عن الدعوة، المقرر توجيهها في عام ٢٠٠٨، إلى تقديم عطاءات مؤشر أولي في هذا الصدد.

جيم - الاستنتاجات التفصيلية والتوصيات

١ - إدارة المشروع

(أ) الجدول الزمني

١٩ - اقترح الأمين العام في الاستراتيجية المعجلة تقليل الفترة المقرر أن تستغرقها العملية تقليلا كبيرا (انظر A/62/364، الفقرة ٢٦ وما بعدها). فبفضل زيادة مساحة الحيز المخصص للموظفين بعد نقلهم، لا سيما نتيجة لاستئجار المبنى الكائن في جادة ماديسون وإضافة ملحق إلى مبنى المؤتمرات المؤقت، قلت المدة المتوقع أن تستغرقها الأعمال من ٦ سنوات إلى ٣ سنوات. وسيتسنى، إضافة إلى ذلك، تنفيذ الأعمال في مبنى الأمانة العامة وقد أُخلي من موظفي الأمم المتحدة. ونتيجة لما سبق، لم يعد استكمال الأعمال في مبنى الأمانة العامة هو المسار الحاسم في العملية بل أصبح هذا المسار يتمثل في استكمال أعمال مبنى الجمعية العامة. ويمكن بهذا الشكل إنجاز العملية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ في حين أن موعد استكمالها في إطار النهج المرحلي كان سيصبح نهاية عام ٢٠١٥.

٢٠ - وكان مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وقت إجراء المراجعة، عاكفا على تحديث الجدول الزمني المذكور مذ وافقت الجمعية العامة عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وجرى بادئ ذي بدء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ توقيع عقد استئجار المبنى الكائن في جادة ماديسون اللازم لنقل موظفي مبنى الأمانة العامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قُدم إلى مجلس مراجعي الحسابات جدول زمني منقح تاريخه هو أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨. وتأكدت في ذلك الجدول التواريخ الواردة في التقرير المرحلي السنوي الخامس للأمين العام

عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364)، ولا سيما تاريخا أهم مهمتين وهما: استكمال الأعمال في مبنى الأمانة العامة واستكمال الأعمال في مبنى الجمعية العامة اللذان من المخطط الانتهاء منهما في شباط/فبراير ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٣ على التوالي. وتعتبر هاتان المهمتان أيضا أكثر المهام تعقدا. ففي حالة مبنى الأمانة العامة، تستلزم الأعمال إخلاء المبنى ونقل موظفيه إلى المباني المستأجرة فضلا عن نقل الأمين العام ومكتبه التنفيذي إلى مبنى المؤتمرات المؤقت. ومتى تم الانتهاء من الأعمال في المبنى المؤقت، سيتسنى البدء في أعمال تجديد مبنى المؤتمرات ثم الشروع بعد استكمالها في العمل في مبنى الجمعية العامة.

٢١ - وقام المجلس باستعراض الجدول الزمني المذكور. وخلص إلى أن هناك بعض التقدم المحرز غير أن الخطوات التي تنطوي عليها عمليات اتخاذ القرار في المنظمة لم تُوضح بشكل كاف في الجدول الزمني. وتقلل الاستراتيجية الجديدة إلى حد كبير من الفترة التي تستغرقها الأعمال. بيد أن الوقت المستغرق في الاضطلاع بالدراسات وإجراءات اتخاذ القرار قد يهدر المكاسب المتأتية من هذه الاستراتيجية. وتنطوي مراحل المشروع على مخاطر لا يُستهان بها، ويُعتبر التقدير الواقعي للفترة التي يستغرقها تنفيذ هذه المراحل عاملا أساسيا في تحديد مدى موثوقية الجدول الزمني برمته.

٢٢ - وطبقا لما ورد في الجدول الزمني المنقح المحال إلى المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من المنتظر أن تُتخذ بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩ القرارات المتعلقة بالتعاقدات بشأن مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات والبنية الأساسية، وهي تشكل جزءا كبيرا من التكاليف الشاملة للمشروع. وسيتطلب ذلك بذل جهود مكثفة من جانب دوائر الأمم المتحدة يقوم المدير التنفيذي بتنسيقها. ومن الضروري، بناء على ذلك، أن تقوم شتى الدوائر بتأدية ما عليها من إسهامات في فترة زمنية قصيرة وأن تتسم عملية اتخاذ القرار بالشفافية والسرعة. وأكد المدير التنفيذي أن الحال كان كذلك بالنسبة لعملية نقل الموظفين التي كان من المقرر البدء فيها في الأسابيع التالية للمراجعة التي يقوم بها المجلس.

٢٣ - وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات العامة، فإن المجلس يرى أن تقييم مدى ملائمة الجدول الزمني تقييما شاملا وقت إجراء المراجعة أمر سابق لأوانه. فلم يمض من الوقت منذ اعتماد الاستراتيجية المعجلة إلا ما يزيد قليلا على أربعة أشهر. والقرارات المتعلقة بنقل الموظفين؛ وأثر بدء أعمال التشييد الأولى في المواقع على الأنشطة التي تجرى فيما حولها، حيث سيستمر العمل في مبنى المؤتمرات وسيواصل ١ ٠٠٠ شخص تأدية وظائفهم؛ وطرائق الموافقة للمرة الأولى على الأسعار القصوى المضمونة، ومدى اتساق أسعار العقود المتعاقبة مع الميزانية الشاملة، هي أمور ستكون كلها بمثابة اختبارات هامة لنجاح الاستراتيجية

الجديدة. وقياسا على الوتيرة الحالية للتقدم المحرز في الدراسات المجراة، من المتوقع أن تتوافر صورة أكثر واقعية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٤ - ولاحظ المجلس أن بعض الافتراضات تتسم فيما يبدو بالتفاؤل، ومنها على سبيل المثال الافتراض المتعلق بتاريخ نقل الأمين العام ومكتبه التنفيذي إلى مبنى المؤتمرات المؤقت (شهر أيار/مايو ٢٠٠٩). وستتوقف إمكانية الالتزام بهذه المهلة الزمنية على استكمال أعمال التركيبات الكهربائية والميكانيكية التي من المقرر ألا تبدأ إلا في خريف عام ٢٠٠٨.

٢٥ - ويوصي المجلس الأمين العام بأن يقدم في تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع مع إيراد تقييمه له. ويكرر المجلس توصيته بأن تُوضح في الجدول الزمني بقدر كاف من التفصيل الخطوات التي تنطوي عليها عمليات اتخاذ القرار في المنظمة وأن تُخصص فيه أطر زمنية واقعية لهذه الخطوات.

(ب) التكاليف التقديرية

٢٦ - أشار الأمين العام، في تقريره السنوي الخامس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364)، إلى أن الفرق بين التكاليف التقديرية للاستراتيجية المعجلة والميزانية المعتمدة يبلغ ١٩٠,١ مليون دولار على النحو المبين في الجدول ١ الوارد أدناه. وأشار أيضا إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سيلتمس كل سبل تحقيق الوفورات بالاستعانة ببرنامج لـ ''هندسة القيمة'' يهدف إلى بلوغ المعدل الأمثل لنسبة التكلفة إلى تحقيق الغرض دون إجراء تعديلات ذات شأن في وظائف المبنى. ووفقا لما ذكر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، من شأن هذا البرنامج أن يخفض تكلفة الأعمال البالغة ٩٦٥ مليون دولار بما قدره ١٠٦ ملايين دولار.

الجدول ١

مقارنة بين الميزانية المعتمدة وأحدث تقديرات لتكاليف الاستراتيجية المعجلة[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

بند المصروفات	الاستراتيجية الرابعة (المرحلية)	الاستراتيجية الرابعة (المعجلة)	
	الميزانية المعتمدة	أحدث التقديرات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	الفرق
التشييد	٩٣٥ ٣٠٠	٩٦٤ ٦٢٥	٢٩ ٣٢٥
الطوارئ	١٩٩ ٩٠٠	١٩٩ ٨٥٩	(٤١)
أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة	٢٣١ ٠٠٠	٢٣٤ ٥٠٨	٣ ٥٠٨
تصاعد الأسعار في المستقبل	٢٩٦ ٠٠٠	٢٧٧ ٩٦٠	(١٨ ٠٤٠)
المجموع الفرعي، التجديد	**١ ٦٦٢ ٢٠٠**	**١ ٦٧٦ ٩٥٢**	**١٤ ٧٥٢**
المكان المؤقت للمكاتب	١٢٩ ١٠٠	٢٥٤ ٥٣٤	١٢٥ ٤٣٤
المكان المؤقت للمكتبة	١٩ ٣٠٠	١٦ ٦٣٦	(٢ ٦٦٤)
المكان المؤقت لمبنى المؤتمرات	٦٦ ١٠٠	١١٨ ٦٨٨	٥٢ ٥٨٨
المجموع الفرعي، تقديرات المكان المؤقت	**٢١٤ ٥٠٠**	**٣٨٩ ٨٥٨**	**١٧٥ ٣٥٨١**
المجموع	**١ ٨٧٦ ٧٠٠**	**٢ ٠٦٦ ٨١٠**	**١٩٠ ١١٠**

(أ) طبقا لما ورد في التقرير المرحلي السنوي الخامس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364 و Corr.1).

٢٧ - وقد أجرى المجلس استعراضا لبرنامج هندسة القيمة. ووفقا لما أشار إليه مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، تعادل الأتعاب المتصلة بالبرنامج المذكور ما لا يزيد على ربع الوفورات المتوقع تحقيقها. بيد أن المجلس لم يستطع التوصل إلى قيمة هذه الأتعاب في دراسته لتقديرات التكاليف، ولا أن يعرف من مكتب المخطط العام القيمة الإجمالية لكل الأتعاب المتصلة بالدراسات المتعلقة بالمشروع.

٢٨ - **ويوصي المجلس بأن تحدد الإدارة في تقديرات التكاليف قيمة الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة والتكلفة الإجمالية لجميع الدراسات المتعلقة بالمشروع.**

٢٩ - وبرنامج هندسة القيمة، رغم فائدته الكبيرة، يحد من أثره عاملان اثنان: أولهما أنه لا يتطرق إلا لجزء من تجاوز التكاليف للميزانية المعتمدة، وثانيهما أن النهج الذي اتُبع فيه، وينطوي على تقليل الفرق بين تكلفة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المعتمدة، لا يتسم

بالموضوعية لكون العناصر التي استخدمت في حساب التكلفتين أصبحت لاغية حيث أنها تعتمد في المقام الأول على مستندات التشييد المتصلة بالاستراتيجية السابقة.

٣٠ - وللتحقق من إمكانية أو عدم إمكانية الالتزام بالميزانية المعتمدة في إطار الاستراتيجية المعجلة، لا بد من إعادة حساب التكاليف التقديرية. ويرى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أنه لا بد أن تكون بحوزته نسبة ٦٠ في المائة من مستندات التصميم حتى يتسنى له تقديم تقديرات جديدة موثوق بها لتكاليف المشروع. ولكن التقدم المحرز في مستندات تصميم المشروع ليس كافيا، كما ذُكر من قبل، لكي يتسنى للمكتب موافاة المجلس بتقديرات جديدة للتكاليف. ونتيجة لذلك، تعذر على المجلس تقييم مدى موثوقية واعتدال التكاليف التقديرية للمشروع، وبالتالي قدرة الأمانة العامة على إدارة العمليات في حدود الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة.

٣١ - ويوصي المجلس الأمين العام بأن يدرج في تقريره المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تقديراتٍ جديدة لتكاليف المشروع برمته.

٣٢ - ورغم الافتقار إلى تقديرات مستكملة لتكاليف المشروع، هناك عدد من بنود المصروفات معروفة إلى حد كبير. والحال كذلك بوجه خاص بالنسبة للمصروفات المرتبطة بنقل عدة دوائر والتي قُدرت عند حسابها بمبلغ ٣٩٠ مليون دولار (أي نسبة ٢١ في المائة من الميزانية). وقد انطوت الاستراتيجية المعجلة الجديدة على زيادة في مساحة مكان الإيواء المؤقت بنسبة قدرها ١٣ في المائة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف نقل الموظفين. بيد أن الإدارة قدرت أن بإمكانها تعويض هذا الارتفاع في التكاليف عن طريق نقل وظائف المكتبة في الموقع، وتحسين إدارة مصاريف التركيبات، والترتيب المرحلي لعودة الموظفين إلى مبنى المقر المجدد دون انتظار اكتمال التجديدات. وكانت عقود الإيجار والأعمال الإنشائية (عقود أعمال البناء في المكاتب المؤجرة والعقود المتعلقة بمبنى المؤتمرات المؤقت) الموقعة أو الجاري توقيعها قد سمحت لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر باقتراح تقديرات موثوق بها لتكاليف نقل الموظفين. وجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن هذه التقديرات تقوم على افتراض أن الإدارة ستجري عملية النقل وفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة لتخطيط المكاتب التي اقترحها الأمين العام مؤخرا، وأن عقود الأعمال والاستئجار المتبقية ستُبرم في ظل ظروف اقتصادية مشابهة لتلك السائدة حاليا.

٣٣ - والملاحظ أن قيمة بند الميزانية ''أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة'' المقدرة بمبلغ ٢٣٤,٥ مليون دولار ليست ببعيدة عن المبلغ الوارد في الاستراتيجية السابقة وهو ٢٣١,٠ مليون دولار (انظر الجدول ١). لكن تغير الاستراتيجية يستلزم إجراء دراسات

إضافية للسماح للأمم المتحدة بالانتفاع من أوجه تبسيط المشروع التي أُقرت ولتحقيق الوفورات المطلوبة في التكاليف لكي تبقى في حدود الميزانية.

٣٤ - وثمة بند من بنود الميزانية يتسم بأهمية بالغة لكنه خارج إلى حد كبير عن سيطرة أفرقة المشروع وأنشطتها، ألا وهو تصاعد الأسعار. فالمصروفات محسوبة استنادا إلى الأسعار الحالية بالدولار على أساس تراكم التكاليف طوال فترة استمرار العملية التي ستمتد حتى عام ٢٠١٣. وقد جرى تقدير هذه المصروفات باستخدام أرقام محددة توضح تغير أسعار التشييد، ونسبتها ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧، و ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، و ٣,٥ في المائة سنويا في السنوات التالية. وقُدر تصاعد الأسعار فيما يتصل بتكاليف التشييد بمبلغ ٢٧٨,٠ مليون دولار وهو ما يقل عن المبلغ الوارد في الميزانية المعتمدة وقدره ٢٩٦,٠ مليون دولار. ويمكن تفسير الفرق بين هذين الرقمين البالغ ١٨,٠ مليون دولار بالتعجيل بوتيرة المشروع التي يسفر عنها تنفيذه على مرحلة واحدة.

٣٥ - ويرتبط تصاعد الأسعار ارتباطا وثيقا بالمدة الفعلية لتنفيذ العملية، وبخاصة فترة تنفيذ المهام في المسار الحاسم للمشروع. وقد قام المجلس بدراسة لمحاكاة الأثر المترتب على تأخر إخلاء المباني لمدة ٦ أشهر تبين منها أن إجمالي تصاعد الأسعار سيسفر عن ارتفاع تكلفة الأعمال المنفذة في مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة بمبلغ ١٥ مليون دولار تقريبا، وعن زيادة في الأتعاب قدرها ٦ ملايين دولار، وعن زيادة في تكاليف الإيجار قدرها ١٨ مليون دولار، وهي زيادة مجموعها ٤٠ مليون دولار تقريبا.

٣٦ - وسيكون لتغيُّر تكلفة الأعمال في نيويورك أثره على مجموع التكاليف والمخاطر المرتبطة بالأعمال وعلى تصاعد الأسعار أيضا. وبيَّن اختبار قامت به إدارة المشروع لتقييم مدى التأثر بتغير التكاليف أن فرقا نسبته ١ في المائة في التغير السنوي لتكاليف الأعمال في نيويورك عن عام ٢٠٠٩ سيسفر عن فرق في بند تصاعد الأسعار على مدى فترة تنفيذ المشروع بكاملها مجموعه ١٥ مليون دولار.

٣٧ - ولاحظ المجلس أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يعي أهمية الأثر المترتب في تكلفة المشروع على المتغيرات الاقتصادية. بيد أن الموارد المتوافرة لرصد هذه المتغيرات وأثرها محدودة. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لا تعرض الافتراضات الاقتصادية التي تستند إليها تقديرات التكاليف ولا تحليلا للأثر المترتب في مختلف مكونات تكلفة المشروع على المتغيرات الاقتصادية.

٣٨ - **ويوصي المجلس مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأن يعرض بالتفصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع وأن يرصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع.**

٣٩ - ويمكن للمناخ الاقتصادي أن يتيح فرصا لاستكمال الأعمال بتكلفة أقل من المتوقع مما يسمح بشراء معدات ومواد أفضل أو أطول عمرا، وهو ما من شأنه تخفيض تكاليف صيانة المبنى المجدد في المستقبل، أو إطالة عمره أو تحسين أداء وظائفه.

٤٠ - **ويوصي المجلس مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بأن يدرج بنودا بديلة في العقود لضمان الأداء الأمثل لوظائف المبنى أو إطالة عمره، إذا سمحت الظروف الاقتصادية بذلك.**

(ج) المراقبة الداخلية والإشراف الداخلي

٤١ - تُمارس الرقابة الداخلية بسبل عدة. فإضافة إلى أساليب الرصد المعمول بها في الأمانة العامة والتي يتبعها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وضع المكتب مدونة للإجراءات تمتثل لعدة مستويات من المراجعة والتصديق وذلك ضمانا لرصد الإنفاق وانتظام الخدمات. وتوضح مذكرة داخلية مؤرخة حزيران/يونيه ٢٠٠٧ المراحل المتعاقبة لتجهيز العقود والمدفوعات، التي يتقاسم أعباءها ٦ أطراف مختلفين (٣ موظفين من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، وموظف واحد من دائرة المشتريات، وآخر من المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون الإدارية، وثالث يتبع مدير البرنامج).

٤٢ - وقام المجلس بدراسة إجراءات تنظيم الشؤون الإدارية فيما يتعلق بالاتفاقات التي يبرمها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأُجري استعراض للاتفاق الموقع في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بين الأمم المتحدة ومدير التشييد *Skanska USA Building Inc*. (''اتفاق بشأن الخدمات السابقة للتشييد'') تبين منه أن الاتفاق يمتثل للأحكام التنظيمية المنطبقة.

٤٣ - وأجرى المجلس مراجعة لثلاثة عقود أُبرمت مع كل من *Syska Hennessy* و *HLW International LLP* و *Gardiner & Theobald*. وفيما يتعلق بآخر العقود المذكورة وتبلغ قيمته ٨,٨٦ ملايين دولار، قام المجلس بمراجعة ٢٩ بندا من بنود المصروفات كانت محل التزام أو سداد في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨ بما قدره ٣,٦٤ ملايين دولار. وقام المجلس أيضا بمراجعة ١٧ بندا من بنود المصروفات المتصلة بالعقد المبرم بين الأمم المتحدة و *HLW International LLP*، بقيمة ٢٢,٥ مليون دولار، كانت محل

التزام أو سداد في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨ بما قدره ٢,٤٦ مليون دولار.

٤٤ - ولم يتبين من عمليات التحقق هذه حدوث أي خرق للأحكام الواردة في دليل المشتريات أو للنظامين الأساسي والإداري الماليين للأمم المتحدة.

٤٥ - وبوجه عام، خلص المجلس إلى أن التعاون بين دائرة المشتريات ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر كاف، حيث يعمل موظفان من الدائرة في موقع المكتب. ويتعاون كل من الدائرة والمكتب مع بعضهما البعض من أجل التطبيق الأمثل للإجراءات المطلوبة للتحضير لتوقيع العقود المزمع إبرامها.

٤٦ - وفيما يتعلق برصد الإدارة، يملك حاليا مكتب المخطط العام أداة للتخطيط تستند إلى التنبؤ بالمصروفات لعدة سنوات. والمبالغ التي لا تتجاوز ما هو مخصص في الميزانية مصنفة طبقا للبنود الواردة في الجدول ١ أعلاه.

٤٧ - بيد أن مكتب المخطط العام وكافة الهيئات التي تقوم برصد تنفيذ المشروع تفتقر إلى سجل موجز للتقييم يشمل مؤشرات يمكن مراجعتها بانتظام وتسمح برصد العملية عن كثب مع مراعاة جدول المواعيد المقررة للأعمال. ويكتسب هذا الرصد الأوثق أهمية خاصة في مرحلة بدء تنفيذ العملية.

٤٨ - وسيكون من الملائم أن يشمل السجل الموجز للتقييم نتائج رصد الظروف الاقتصادية الذي أُوصي به آنفا (انظر الفقرة ٣٨).

٤٩ - ويوصي المجلس بأن يضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سجلا موجزا للتقييم يعكس حالة العملية في أي وقت كان.

٥٠ - وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات وإلى جانب المهمة المناطة بمجلس مراجعي الحسابات، طلبت الجمعية إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الفقرة ١٦ من قرارها ٨٧/٦٢، أن يكفل إجراء مراجعة فعالة لحسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر وأن يقدم إليها جميع تقاريره المتعلقة بتنفيذ المخطط.

٥١ - ولتلافي التغطية المزدوجة للمسائل التي تتناولها المراجعة، قام المجلس بالتنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واجتمع برئيس فريق مكرس حصريا لمراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقام المجلس بدراسة برنامج المراجعة للفترة الممتدة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتألف البرنامج من ٩ مراجعات للحسابات تغطي جميع جوانب العملية. كذلك أحاط المجلس علما بالتقييم الأولي للمخاطر الذي أجراه

مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المخطط العام، واستعان به كأساس لبرنامجه لمراجعة الحسابات.

٥٢ - وكانت الجمعية العامة قد طلبت في عام ٢٠٠٣، في قرارها ٢٩٢/٥٧، إنشاء مجلس استشاري يتألف من ٥ خبراء ماليين يسدون المشورة إلى الأمانة العامة. بيد أن هذا الاقتراح لم تعقبه أي خطوات للمتابعة على أرض الواقع. وقد أعربت الجمعية العامة، في قرارها ٨٧/٦٢، عن أسفها لتأخر تشكيل المجلس الاستشاري وحثت الأمين العام على التعجيل بإنشاء مجلس استشاري ذي تمثيل جغرافي واسع النطاق.

٥٣ - وفي آخر تقارير مجلس مراجعي الحسابات، أوصى المجلس بتوسيع دائرة اختصاص المجلس الاستشاري لتشمل الهندسة المعمارية.

٥٤ - ويكرر المجلس التوصية بأن تنشئ الإدارة المجلس الاستشاري المذكور وتنيط به مسؤولية جملة أمور منها رصد نوعية أعمال الهندسة المعمارية في مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتقييم المعلومات الواردة في سجل التقييم.

٢ - الجوانب المالية

(أ) الإطار المحاسبي

٥٥ - أوصى المجلس، في تقريره السابق ((A/62/5 (Vol.V)، الفقرة ٢٩)، بفصل قيودات التكاليف المرسملة عن قيودات التكاليف التشغيلية. وهذه التوصية، التي قُصد منها تحسين نوعية المعلومات المالية ذات الصلة بمشروع له أثر عظيم على أصول المنظمة، تستبق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يكن الغرض من التوصية هو تغيير طريقة عرض البيانات المالية قبل تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة، بل هو الاستعداد لما سيكون لتلك المعايير المحاسبية من أثر على مخصصات المخطط العام المتعلقة بالأصول، ولا سيما أعمال التشييد الجارية.

٥٦ - ويمكن لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بالاستعانة بالمعلومات المحاسبية الثانوية التي ترد في نظام Nova، أن يميز بين التكاليف المرسملة والتكاليف التشغيلية. ومع ذلك، فإن هذا التمييز لا تعكسه الوثائق المحالة إلى الجمعية العامة ولو للعلم فقط. وثمة حاجة إلى أن يقوم كل من شعبة الحسابات ومكتب المخطط العام بتنسيق أنشطتهما لتحسين المعلومات المالية ذات الصلة بالمشروع.

٥٧ - ويكرر المجلس توصيته بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بالفصل بين التكاليف المرسملة والتكاليف التشغيلية المتعلقة بالمشروع.

(ب) النفقات

٥٨ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت النفقات المتراكمة الملتزم بها أو المتكبدة لأجل المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ بدء المشروع ١١٥,٥ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧ فقط، بلغت المصروفات ٤٦,٤ مليون دولار منها ٢٦,٨ مليون دولار مدفوعات و١٩,٦ مليون دولار التزامات. وكانت النفقات لذلك العام أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٧ في المائة وهو ما يدل على إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ المشروع.

٥٩ - ويعرض الجدول ٢ الوارد أدناه معلومات مفصلة عن النفقات المتعلقة بالمخطط العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويشمل مقارنة بنفقات عام ٢٠٠٦.

الجدول ٢

نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر

وجه الإنفاق	الإنفاق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الحصة من المجموع (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٧
تكاليف الموظفين وتكاليف شؤون الأفراد الأخرى	٢ ٠٩٦	٣ ٢٣٦	٥,٧	٧,٠
السفر	١١	٢٥	٠,٠	٠,٠
الخدمات التعاقدية	٣٣ ٨٦١	٣٠ ٢٧٩	٩٢,٧	٦٥,٣
مصروفات التشغيل	٥٤٥	٩ ٩١٢	١,٥	٢١,٤
المقتنيات	١٣	٢ ٩٤٢	٠,٠	٦,٣
المجموع	**٣٦ ٥٢٦**	**٤٦ ٣٩٤**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

٦٠ - وعلى غرار ما حدث في الأعوام السابقة، شكلت الخدمات التعاقدية التي تشمل أجر مدير البرنامج الحصة الأكبر من النفقات.

٦١ - وكانت الزيادة في تكاليف الموظفين ناجمة عن ارتفاع عددهم. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر قد عيّن ١١ موظفا لملء الوظائف المنشأة وعددها ١٩ وظيفة. وجرى في عام ٢٠٠٧ تعيين موظفين في الوظائف الثماني الشاغرة، وهو ما يدل على حدوث تقدم على صعيد العملية.

٦٢ - وارتفعت مصروفات التشغيل ارتفاعا كبيرا حيث شملت استئجار مكان الإيواء المؤقت الذي كان قد أُرجئ ريثما توافق الجمعية العامة على تمويل المشروع عموما.

٦٣ - وينعكس تسارع وتيرة بدء العملية في الزيادة الكبيرة في الالتزامات غير المصفاة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت هذه الالتزامات ١٧٣,٢ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ قدره ٣٣,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهذه الزيادة في الالتزامات التي تزيد على خمسة أمثال ما كانت عليه تُعزى في المقام الأول إلى الالتزامات التي جرى الدخول فيها من أجل استئجار مكان الإيواء المؤقت (٨٩,٢ مليون دولار) والخدمات التعاقدية، لا سيما خدمات مدير البرنامج ومدير التشييد (ومجموعها ٣٤,٨ مليون دولار). ويرد في الجدول ٣ أدناه بيان تفصيلي بالالتزامات غير المصفاة.

الجدول ٣

الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	
	الفترة الجارية	الفترات المقبلة	الفترة الجارية	الفترات المقبلة
تكاليف الموظفين وتكاليف شؤون الأفراد الأخرى	١٦	-	١٥	-
السفر	٤	-	٢	-
الخدمات التعاقدية	٢٨ ٨٠٨	٢ ٧٦٧	٣٦ ٢٠٥	٣٤ ٨١٧
مصروفات التشغيل	١١	-	٩ ٢٧٩	٨٩ ٢٣٧
المقتنيات	-	-	٢ ٩١٣	-
المجموع	**٢٨ ٨٣٨**	**٢ ٧٦٧**	**٤٨ ٤١٤**	**١٢٤ ٠٥٤**

(أ) باستثناء الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بالفترات السابقة.

٦٤ - وقد أبرز تحليل النفقات اختلاف في طريقة عرض القيودات في النظام المحاسبي للأمانة العامة وعن طريق عرض توقعات المصروفات التي أعدها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وكان من الصعب التوفيق بين مصدري المعلومات هذين مما يؤثر على القدرة على إدارة ميزانية العملية.

٦٥ - ويوصي المجلس بأن يقوم مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، بالتعاون مع شعبة الحسابات، بوضع آلية تربط ربطا مباشرا بين المصروفات الفعلية والمصروفات المتوقعة وذلك حتى تكون إدارة ميزانية العملية موثوقا بها.

(ج) التمويل

٦٦ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في الفقرة ٤٧ من قرارها ٨٧/٦٢، الأسلوب المختار لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يعطي الدول الأعضاء خيار أن تسدد اشتراكاتها دفعة واحدة أو أن تسددها على أقساط على مدى عدة سنوات. وتُحسب كل الأقساط على أساس جدول الأنصبة المقررة المنطبق على الميزانية العادية لعام ٢٠٠٧ وذلك وفقا للمنصوص عليه في الفقرات ١٤ إلى ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١. وقررت الجمعية أيضا عدم إجراء أي تغييرات في الجدول الزمني لسداد هذه الاشتراكات.

٦٧ - وبلغت الاشتراكات المستحقة لعام ٢٠٠٧ ما قدره ٣٥٢,٨ مليون دولار، بعد أن كانت ١٠٨,٧ ملايين دولار لعام ٢٠٠٦. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان قد جرى تحصيل مبلغ ٢٢٦,٩ مليون دولار من الاشتراكات المستحقة لعام ٢٠٠٧، أي ٦٤,٣ في المائة من الأموال المستحقة. واختار ١٢ بلدا[٢] أن يدفع حصته من ميزانية المخطط العام دفعة واحدة، بينما اختار ١٨٠ بلدا الدفع على أقساط متساوية القيمة على مدى خمس سنوات. وقبل حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قامت ٧ دول أعضاء[٣]، كانت قد اختارت في بادئ الأمر الدفع على مدى خمس سنوات، بتسديد اشتراكاتها دفعة واحدة. وبذلك، بلغت بنهاية العام قيمة الاشتراكات المحصلة سلفا ٤,٢ ملايين دولار.

٦٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان مجموع الاشتراكات المستحقة القبض ١٢٧,٥ مليون دولار منها نسبة قدرها ٩٨ في المائة تتعلق بالاشتراكات المقررة لعام ٢٠٠٧.

٦٩ - وكان التدفق النقدي للمخطط العام على ما يرام. وبالنظر إلى الزيادة البطيئة في المصروفات بالمقارنة بالميزانية الأصلية، كان رصيد النقدية في صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر مرتفعا بحيث يسمح بتغطية ما يقرب من ضعف قيمة الالتزامات غير المصفاة. وبناء على ذلك، لم يجر حتى الآن السحب من احتياطي رأس المال المتداول البالغ قدره ٤٥ مليون دولار والمنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، وكان الاحتياطي قد سُدد بالكامل تقريبا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

---

(٢) إسرائيل، وألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبروني دار السلام، وبوتسوانا، وعمان، وكازاخستان، ومدغشقر، وموزامبيق، ونيجيريا.

(٣) أوغندا، وأيسلندا، وسلوفاكيا، والعراق، وقيرغيزستان، والكويت، نيكاراغوا.

٧٠ - ووافقت الجمعية العامة أيضا، في القرار ٢٥١/٦١، على إنشاء خطاب تسهيلات ائتمانية بعد الدعوة إلى تقديم العطاءات. و لم يكن من الضروري إصدار هذا الخطاب وذلك لأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أكد أن البرنامج يتوافر له من التمويل ما يكفي لتغطية تكاليف التشييد.

٧١ - لكن الأمين العام طلب، في تقريره المرحلي السنوي الخامس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، الإبقاء على الموافقة (A/62/364، الفقرة ٤٠) الواردة في القرار ٢٥١/٦١ على إنشاء خطاب تسهيلات ائتمانية.

(د) شطب خسائر نقدية والخسائر في المبالغ المستحقة القبض وفي الممتلكات

٧٢ - وفقا للبند ٦-٤ من النظام الأساسي المالي، أبلغت الإدارة المجلس أنه لم تشطب خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أية نقدية أو حسابات قبض أو ممتلكات تتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

(هـ) الإكراميات

٧٣ - أبلغت الإدارة المجلس، وفقا للبند ٥-١١ من النظام الأساسي المالي، أنه لم تقيد أية إكراميات على حساب صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

(و) حالات الغش والغش المفترض

٧٤ - أخطرت الإدارة المجلس بعدم وجود أية حالات غش أو غش مفترض خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

دال – كلمة شكر

٧٥ – يود مجلس مراجعي الحسابات الإعراب عن شكره لموظفي مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، تقديرا لتعاونهم ومساعدتهم.

(توقيع) فيليب **سيغان**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا
(رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة)
(مراجع الحسابات الأول)

(توقيع) تيرينس **نومبمب**
مراجع الحسابات العام في جمهورية جنوب أفريقيا

(توقيع) راينالدو أ. **فييار**
رئيس هيئة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

مرفق

حالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ [أ]

الرقم المسلسل	موجز التوصية	الفقرة التي وردت فيها التوصية	الفترة المالية التي قُدمت فيها التوصية للمرة الأولى	نُفذت بالكامل	نفذت جزئيا	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث	المجموع
١ -	الفصل بين التكاليف التشغيلية والتكاليف المرسملة	٢٩	٢٠٠٦			×		
٢ -	إنشاء مجلس استشاري	٣٨	٢٠٠٤			×		
٣ -	إدخال تحسينات على الجداول الزمنية	٤٥	٢٠٠٦		×			
٤ -	استخدام مكان الإيواء المؤقت الاستخدام الأمثل	٤٧	٢٠٠٦		×			
٥ -	مراعاة أثر التأخيرات على التكاليف	٥٠	٢٠٠٦		×			
٦ -	تنفيذ الدراسات التقنية المؤجلة	٥٦	٢٠٠٦	×				
٧ -	لامتثال لقواعد السلامة المعمول بها في البلد المضيف	٥٨	٢٠٠٦	×				
٨ -	القدرة على تفكيك مبنى المؤتمرات المؤقت	٦٠	٢٠٠٦	×				
٩ -	القرارات المتعلقة بنقل الموظفين	٦٢	٢٠٠٦		×			
١٠ -	تعيين المدير التنفيذي	٦٤	٢٠٠٦	×				
١١ -	استكمال تعيين أفراد الفريق المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر	٦٧	٢٠٠٦	×				
	المجموع			٥	٤	٢	–	١١
	النسبة المئوية			٤٦	٣٦	١٨	–	١٠٠

(أ) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٥ ((A/62/5 (Vol. V)).

280708 030708 08-38391 (A)